أجرى المقابلة: ألطَّيِّب غنايم

وجهة نظر أكاديمي إسرائيلي حول الثورات العربية

(مقابلة مع المؤرّخ والمحاضر والباحث الإسرائيلي د. أُون بَرَاك)

سؤال: في مؤلّفاتك وأبحاثك المختلفة، أحد أهمّ المحاور التي تخوض غمارها هو تطوّر ونهضة مصر الحديثة – ثقافيًا، اجتماعيًا واقتصاديًا – في ظلّ السّياق الاستعماريّ–الكولونياليّ وفي ظلّ موجات العولَمَة. وبحكم تخصّصك في الدّولة المصريّة في العصر الحديث، كيف تقيّم الأحداث المصريّة الرّاهنة؟ الثّورة؟ الثّورة المضادّة؟ التقاطّب الآخذ في الازدياد بين شرائح المجتمع المصريّ المختلفة؟

جواب: استخدام مصطلحات مثل «الثّورة»، «الثّورة المضادّة»، وهي مصطلحات يكثر من استخدامها المصريّون، مستعارة من عالم الثّورة الفرنسيّة، حيث تجلب معها سلسلةً من الافتراضات الإشكاليّة (مثل الافتراض المستتر الذي ينصّ على أنّ الثّورة المصريّة كانت ثورةً برجوازيّة، بينما شَارَكَ في صناعتها، إلى جانب «شباب التّحرير» الذي أتوا من الطّبقة الوسطى ليحظوا بغالبية التّغطية الإعلاميّة، عُمَّال مصانع ومزارعون من طبقات متدنّية أكثر، جزء كبير منهم من المناطق الرّيفيّة). لكن يمكننا استخلاص درس مهمّ، برأيي، من الثّورة الفرنسيّة، وهو أنّ الأمر سيتطلَّبُ الكثير من الوقت اللازم لكي تَتَّضِحَ إسقاطات إزاحة مبارك من حكمه العام ٢٠١١. تستغرقُ الثّورة سنوات طويلة إن لم يكن عقودًا، ولذلك، فإنّني أعتقد أنَّ لا مَكَانَ للنشوة التي مَيَّزَت أشهر الثّورة الأُولى (نشوة كنت شريكًا فيها في حينِه)، كما أنه لا مكانَ لليأس والقنوط الذي يميِّزُ موقف الكثير من المشتركين والمراقبين للثورة في هذه الأيّام.

مقابل ذلك، بغية وضع إصبعنا على جذور الانقسام الآخذ في الازدياد والحدّة، بين الإسلامويّين والعلمانيّين، ولكي نفهم كيف يعمّقُ الجيش ويجير هذا الانقسام لصالحه، فلا يتوجّب علينا الرّجوع إلى القرن الثّامن عشر، إنّما لأيّام الرّئيس السّابق، حسني

سورية: «نجح النظام في تحويل الثورة إلى صراع عسكري».

مبارك. استطاع الرّئيس السّابق، مبارك، أن يجعل من اغتيال السّادات، ومن النّهضة الإسلاميّة في السّبعينيات والثّمانينيات، رافِعَةً، حيثُ قام بعرض نظامه وشخصِه على أنّها عَواملَ تدعو إلى الثّبات والاستقرار، وأنّها السّدّ الوحيد القادر على الوقوف بوجه المدّ الإسلامويّ المندفِع، وبذلك فقد حَظِيَ بدعم الولايات المتّحدة الأميركيّة وإسرائيل أيضًا. دولة الشّرطة التي أقامَهَا مبارك، قَمَعَت وبشكل فَعّال الاحتجاج السّياسيّ الإسلامويّ من داخِل البيت، وبذلك فهي قَامَت عَمَليًّا بتصدير إرهاب جهاديّ إلى أماكن أُخرى في العالم (أكثر من مصريّ واحد كانوا من مخطّطي ومنفّذي تفجيرات الحادي عشر من أيلول٢٠٠١). لكن الأميركيّين كان من السّهل عليهم إغماض أعينهم حيالَ هذه العلاقات غير المباشرة، لكن الواضحة. وأيضًا تجاه الدّاخل، فقد نَجَحَ مبارك بتجنيد دعم جماهيريّ وحتّى أنّه حَصَلَ على قبولٍ صامتٍ لغياب الدّيمقراطيّة في مصر، وذلك عبر طرح نظامه كبديلٍ وحيد لاعتلاء الإخوان المسلمين سدّة الحكم. أمّا اليوم، فإنّ حكمَ العسكر يستخدم طرائق مماثلة لتلك التي طوّرَهَا مبارك في الإسلاموفوبيا.

قام الإخوان المسلمون بارتكاب كل الأخطاء الممكنة، كما أنّ جزءًا لا يُسْتَهَانُ بِهِ من ناشطيهم لا يتردّد في استخدام العنف، لكن أنْ تتمّ إدارة النّضال ضدّ التّنظيم الإسلاميّ على أنّه نضال أمنيّ، وعلى أنّه "حرب ضدّ الإرهاب"، فهذا ما يمكن اعتبارهُ وصْفَةً أكيدةً لإشعالِ العنف ولصَبِّهِ في قنوات من التّخويف وتجنيد الشّرعيّة الجماهيريّة والدّوليّة من جهة واحدة، ومن الجهة الثّانية يتمّ قمع المعترضين السّياسيّين بوسائطَ عسكريّة – وسائلَ لا يوجد أفضل من يجيد استخدامها أكثرَ من جيشٍ مهنيّ.

سؤال: كيف يمكن قراءة الثّورة السّوريّة؟ إسقاطاتها على الشّارع والفضاء السوريّ، العربيّ والدّوليّ؟ هل الكولونياليّة الغربيّة ترتدي عَباءَةً جديدة؟ أين تقف إسرائيل إزاء كلّ هذا الحراك الهائل؟

جواب: يبدو لي أنّ المنطق الذي تَحَدَّثْتُ عنه بشأن الجيش المصريّ ينكشفُ في الحالة السوريّة أيضًا، فطالما كانت الثّورة السّوريّة احتجاجًا شعبيًّا غير عنيف ضدّ الحكم الاستبداديّ، لاقى النّظام السّوريّ صعوبَةً كبيرة بمواجهته، وبدَا كحكم أيّامه معدودة. لكن الأسد نَجَحَ بتأطير الاحتجاج كصراع عسكريّ ذي منطقٍ طائفيّ/ حزبويّ. حتّى أنّ المختصّين الذي حلّلوا الصّراع بواسطة مصطلحات الطّائفيّة، قد قاموا بتحقيق هذه الأمنية، إذ زودوه بالسّلاح والأموال. توقّف الصّراع عن كونه مفهومًا وبمفاهيم كثيرة أُخرى توقّف عن التّواجد على أنّه احتجاج متعلّق بالاقتصاد السّوريّ والعالميّ، بحقوق المواطن، وبأمواج الاحتجاج الأخرى في

تتواجد دول القوميّة في الشّرق الأوسط في أزمةٍ وجوديّة منذ تأسيسها – لربّما أنه من الأصحّ أن نقول إنّ الوضع الوجوديّ للدول القوميّة في منطقتنا يتواجد في أزمة متواصلة مستمرّة. وهذا بالتّأكيد صحيح بالنّسبة لإسرائيل، التي هي «مجتمع صراع» كثير من قطاعاته، من الاقتصاد وحتّى التّصميم المعماريّ، منوطة بالصّراع المستمرّ مع الفلسطينيّين. سادَت حالات طوارئ وقواعد للحالات الطّارئة في مصر طيلَةَ العقود الثّلاثة الأخيرة، وحتّى قبل ذلك. لكن كما ادّعيتُ بالنّسبة لسورية، الأزمة هي وضع يمكن جعله رافعةً لقنوات ناجعة من صراع البقاء للنظام، وحتّى للربح الاقتصاديّ.

مناطق أُخرى من العالم، وَبَدَا أكثر فأكثر على أنّه صراع محليّ بدائيّ عنيف ذو طابع دينيّ وطائفيّ. في هذا الصّراع الطّائفيّ ينجح النّظام أكثر بكثير، ويبدو أنّه نَجَح في مَوْضَعَةِ نفسه على أنّه البديل الوحيد للقوى الجهاديّة العالميّة.

سؤال: الإسلام الرّاديكاليّ المستورد من دول إسلاميّة عربيّة ومن أُخرى إسلاميّة غير عربيّة، والذي يصطدم بكل ما أوتي من قوّة بالأنظمة القوميّة والعلمانيّة، إلى أين؟ وكيف تقرأ تطوّر الحركات الإسلامويّة الرّاديكاليّة في سورية على وجه الخصوص، وفي باقي العالم العربيّ عمومًا؟

جواب: لستُ متفوّقًا في استقراء المستقبل وتنبّؤ أحداثه، لكن بإمكاني أن أحاول تزويدك بإجابة مؤرّخ: حركات إسلامويّة كثيرة هي نَتَاجُ العالَم من نهاية حقبة الحرب الباردة: القاعدة التي تأسّست كجزء من الصّراع الأميركيّ مع السوفييت؛ حماس التي حَظِيَت بدعم إسرائيل ضدّ القوميّة الفلسطينيّة العلمانيّة؛ الموحّدون (أو باسمهم الأكثر شيوعًا، الوهّابيّون) في السّعوديّة... والمزيد... ندرك جيّدًا دعم ومساهمة أموال النّفط ودول الخليج المحافظة في دعم هذه الحركات، لكننا نولي أهميّة أقلّ للوجه الثّاني من العملة، للحالة التي كانت هذه الحركات ضروريّة أو حيويّة لتثبيت واستقرار النّظام الدّوليّ، وحتّى لما نسمّيه رأس المال المُعَوْلَم. فعلى سبيل المثال، كما يثبت المؤرّخون، بغية العمل في شبه الجزيرة العربيّة، وبغية مواجهة التّنظيمات والاتّحادات العمّاليّة في أوساط عمّال حقول النّفط، فقد اعتمدت صناعة النّفط الدّوليّة على قوّة أولئك الموحّدين الذين كانوا مركّبًا ضروريًا في تزويد النّفط، مواصلة تدفّقه واحتكار ذات الاتّحادات الدّوليّة لمصادر الطّاقة هذه. قامت الملكيّات الخليجيّة التي شعرت في الخمسينيات والسّتينيات بالتّهديد من الأنظمة الثّوريّة في مصر وسورية، بالردّ عَبْرَ نشر هذا الإسلام الوهّابيّ في الشّارع العربيّ وتمويله بأموال النّفط. ومن الجهة الثّانية، بواسطة كسر تنظيمات العمّال، فقد كانت القوى الوهّابيّة من ساعَدَ وساهم في تدفّق النّفط بانتظام من السّعوديّة، وكذلك في جلب الاستقرار للنظام الرأسماليّ العالميّ الذي استهلَكَ هذا النّفط. بَدَأَ الباحثون يدركون أنّه إلى جانب تحليل قوّة ومنطق الرأسماليّة المعولمة يتوجّب علينا أن نبحث أيضًا مواطن ضعفه وتحالفاته التي أقامها مع القوى المحليّة التي لا تتشاركَ معها في ذات الأجندة العامّة. تقوم المنظومة العالميّة التي نعيشها في أيّامنا هذه، بالتّعرّض لقلاقل متتالية ومتكرّرة، عَبْرَ أزمات من هذا القبيل، وعَبْرَ الحلول المشروطة التي تُمْنَحُ لها.

ينتمي الوضع في سورية إلى هذه الدّينامية. يتمّ استيعاب هذه المنظّمات الجهاديّة إلى معركة ضدّ القوميّة العلمانيّة القاتلة الأَسَدِيّة، لكن في المحصّلة تقوم هذه التّنظيمات بخدمة نظام الأسد، حيث تمكّنُهُ من مواصلة البقاء، وذلك عَبْرَ منع التّدخّل الدّوليّ. هي تخلق (وأحيانًا تزيدُ من حدّة) الأزمة، وبذات الآن تلعب كعامل يدعو إلى استقرار المنظومة القطريّة.

سؤال: في ظلّ هذه التّحليلات التي منحتها، وفي ظلّ هذه الدينامية الرّهيبة التي تحكم منطقة الشّرق الأوسط برمّتها، هل انتهي عصر دول القوميّات، التي استُورِدَت أساسًا من أوروبا الحديثة؟ هل تتواجد هذه الدّول في أزمة وجوديّة حقيقيّة في ظلّ أزمات العالم العربيّ؟

جواب: تتواجد دول القوميّة في الشّرق الأوسط في أزمةٍ وجوديّة منذ تأسيسها – لربّما أنه من الأصحّ أن نقول إنّ الوضع الوجوديّ للدول القوميّة في منطقتنا يتواجد في أزمة متواصلة مستمرّة. وهذا بالتّأكيد صحيح بالنّسبة لإسرائيل، التي هي «مجتمع صراع» كثير من قطاعاته، من الاقتصاد وحتّى التّصميم المعماريّ، منوطة بالصّراع المستمرّ مع الفلسطينيّين. سادَت حالات طوارئ

لافتات "القاعدة" في سورية.

وقواعد للحالات الطّارئة في مصر طيلَةَ العقود الثّلاثة الأخيرة، وحتّى قبل ذلك. لكن كما ادّعيتُ بالنّسبة لسورية، الأزمة هي وضع يمكن جعله رافعةً لقنوات ناجعة من صراع البقاء للنظام، وحتّى للربح الاقتصاديّ.

طالما كان الرّبيع العربيّ احتجاجًا واسعًا وجارفًا، وطالما كان منوطًا بالاحتجاجات في أماكنَ أُخرى في العالم، فقد نَجَح هذا الاحتجاج في خلق تحدٍّ رئيسٍ ليس للدول القوميّة المختلفة– حيث نشأت – بل أيضًا للنظام العالميّ الذي تدورُ في فلكه هذه الدّول. من المهمّ أن نفهم ما يدّعيه مفكّرون كثيرون، بأنّه في الفترة الرّاهنة نجدُ أنّ الكثير من القوّة، المعرفة والأموال تتدفّق في قنوات فوق– قوميّة، بينما السّياسة ما زالت قوميّة، محاصرة بحدود دولة القوميّات. في عالم كهذا، الانتخابات الدّيمقراطيّة والحرّة – مَطْمَحُ غالبيّة البشر، وجزء كبير من المحتجّين والمعترضين في العالم العربيّ – لم تعد أداةً تمكّنُ الناس من تصميم أو حتّى التّأثير الملحوظ على مصيرهم. المقياس الواسع، فوق– القوميّ الخاصّ بالثّورات العربيّة هو الذي مَنَحَها قوّتها.

سؤال: هل تمّ حشرُ الصّراع الإسرائيليّ– الفلسطينيّ– العربيّ في الهامش، في ظلّ الثّورات العربيّة؟ إلى أين برأيك ستتطوّر هذه الدينامية؟ هل يمكنُ استشرافُ مستقبل الصّراع؟ هل نتواجدُ في مرحلة إدارة الصّراع أم في قلب توجّه نحو حلّ الصّراع؟

جواب: خطابُ «إدارة الصّراع» الذي نسمع به في السّنوات الأخيرة أكثر فأكثر، هو خطابُ نيو ليبرالي بامتياز، حيث يدلّ على استبدال أُفق الصّراع بتوجّه تدريجيّ ومستمرّ إلى ما لا نهاية. بكلمات أُخرى، أكثرُ «عمليّة» وأقلّ «سلام». تأرجح خالدٌ بين الأزمة وبين الخلاص. يسود بين أوساط الباحثين في الصّراع ما يشبه منافسةً حول من هو الأكثر تشاؤُمًا، منافسة لست معنيًا بالانسحاب إلى داخلها، حتّى لو كنتُ شريكًا في تشكيك الكثيرين من زملائي بشأن تحقيق حلّ الدّولتين.

سؤال: في مقالةٍ نشرتها في مدوّنتك في صحيفة «هآرتس»[1]، تقول: «لا يمكننا أن ننظر إلى التّحرّشات الجنسيّة في مصر على أنّها مؤشّر للمحافظة أو التّديّن، بل كمؤشّر للفراغ الذي يرافقُ اختفاءها». كيف تقرأ سقوط/ غياب هذه القيم وترجمتها اليوميّة في الحيّز العامّ الآخذ بالتّغيّر في مصر؟

جواب: ليست التّحرّشات الجنسيّة قدراً سماويًا يتواجد منذ الأزل، بل هي ظاهرة لها تاريخها، تاريخ حديث نسبيًا. النّساء في مجتمعات محافظة كنَّ منكشفات على أنواع مختلفة من

١ المدوّنة تحت اسم «ورشة التّاريخ الاجتماعيّ». رابطها: http://blogs.haaretz.co.il/sadna/

المؤرّخون لا يملكون أدوات علماء الاجتماع ممّن يختصّون بالمنطقة – مختصّون يملكون معرفتهم عَبْرَ التّفاعل المكثّف والمتواصل مع أبناء المكان. مؤرّخون كثر، للأسباب التي ذكرتها، يمتنعون عن الإدلاء بآرائهم بشأن الأمور الرّاهنة، وفي أكثر من مرّة، يكون ذلك أمرا صحيحا. لكن هذا الفراغ يملؤه «مختصّون في الشؤون العربيّة» ممّن لا يملكون تأهيلاً أكاديميًا منظّمًا، ممّن يستلّون أخبارهم من مصادر أمنيّة أو من مصادر صحافيّة سطحيّة.

العنف والقمع، من بينها العنف الجنسيّ من قبل أقاربهنّ الذّكور. الصّورة التي نعرفها اليوم في أماكنَ كثيرة من العالم، من عنف منزليّ غالبيّته اعتداءات من قبل أبناء العائلة الذّكور أو من قبل ذكور مألوفين، هذا الأمر مَيَّزَ فترةَ ما قبل الحداثة. لكن حتّى نهاية القرن التّاسع عشر لم تقم النّساء المدينيّات بالمشاركة في سوق العمل ولم يخرجن بحريّة من البيت. بنات الطّبقات العليا والطّبقات الوسطى الآخذة في التّكوّن، لم يكن ذات مرّة جزءًا من الحيّز العامّ، وبذلك فهنّ لم ينكشفن تقريبًا على الذّكور الغرباء وعلى تحرّشاتهم. ظهور التّحرّشات الجنسيّة – والتي تكونُ أساسًا من قبل ذكور غرباء – منوطة باندماج النّساء في الحيّز العامّ، وطابع هذه الظّاهرة متعلّق بتغيّر الحيّز المبنيّ(المعماريّ)، تطوّر منظومات المواصلات العامّة، والتّحوّلات في سوق العَمَل. بدأ رؤساء مصر منذ بداية سبعينيات القرن الماضي– بدايةً السّادات ومن بعده مبارك – بتحييد دولة الرّفاه النّاصريّة. بدلاً من تطوير المواصلات العامّة، فقد قاموا بمجهود كبير بغية تفكيكها، فعلى سبيل المثال بواسطة تبديل "الترامات" المدينيّة بسيارات تاكسي، باصات صغيرة، وطرق سريعة، وفق الرؤيا الأميركيّة لمجتمع السّيارة الخاصّة. في مصر، غالبيّة التّحرّشات الجنسيّة التي يتمّ التّبليغ عنها اليوم، تجري في وسائل النّقل المُخَصْخَصَة هذه، التي تحوّلت إلى أكثر اكتظاظًا أكثرَ فأكثر، بشكل يسهّل على المتحرّشين القيام بأعمالهم والتّمَلُّص من العقاب.

يضطرّ كلّ من المتحرّشين وضحاياهن للتّحرّك في حواضرَ تمتاز بأزمات مروريّة خانقة، وبوسائل نقل مكتظّة إلى حدّ مُنْهِكٍ، لكي ينتقلوا بين وظيفتين وأحيانًا ثلاث وظائف عمل – وهي الطّريقة الوحيدة في يومنا هذا التي يستطيع عبرها مصريّون ومصريّات أن يؤسّسوا ويعيلوا عائلاتهم/ن. طيلة سنوات كثيرة، انتهجت دولتهم التّعويض عن الدّفاع البسيط الذي منحتهم إيّاه، كمواطنين ومواطنات، عبر ضريبة كلاميّة ترتكز على الفخر القوميّ (ادّعت سوزان مبارك في لقاء قبل سنوات عديدة أنّه "لا توجد تحرّشات جنسيّة لدينا")، بلاغَةٌ استُخْدِمَت كمعيق لإمكانيّة نقاش المشكلة ومجابهتها. وبذلك فقد قامت الدّولة بنقل الإحباطات الجنسيّة والتّشغيليّة، المسؤولة هي نفسها عنها، إلى قنوات وآفاق تتنكّر للوقائع.

كما أنّ الشّرطةَ والنّيابة العامّة، من جهتها، لم تقم بتطبيق القانون على المتحرّشين. وإذا أردتُ أن أربطَ هذه القضيّة مع ادّعائي السّابق، حول الأزمات والقوى المنتفعة منها، فإنّ أزمة البنى التّحتيّة والتّقاطب الاقتصاديّ الآخذ في الازدياد في مصر، كان لها إسقاطات ليست بسيطة في انتفاع الطّبقات النّخبويّة المسيطرة والسّائدة في مصر. كانت التّحرّشات الجنسيّة التي شجّعتها هذه الأزمات، تفريغًا للإحباطات التي لربّما اتّجهت نحو جهات سياسيّة.

سؤال: كيف، برأيك، يقوم المؤرّخون الإسرائيليّون، داخل الأكاديميا وخارج حرمها، بقراءة الثّورات العربيّة/ التّغييرات في الحكم والصّراعات الحادّة الداخليّة في الدّول العربيّة؟ أين يقعون على سلّم «اعرف عدوّك» حينما يقدمون على بحث هذه المواضيع؟ هل يمكننا القول إنّ القراءة الأمنيّة ما تزال القراءة السّائدة المهيمنة؟

جواب: فوجئ مختصّون كثر في إسرائيل، كأغلبيّة المختصّين في العالم، من الأحداث الجارفة التي شهدها العام ٢٠١١ في تونس ومصر، من مدى قوّتها، من سرعتها ومن نتائجها. لكن، جماعة مختصّي الشّرق الأوسط في إسرائيل، تمتاز بخصوصيّات تؤثّر على قدرتهما على تحليل هذه العمليّات. نسبةً لأماكنَ أُخرى في العالم، قسم كبيرٌ جدًا من جماعة مختصّي الشّرق في إسرائيل مكوّنة من مؤرّخين، وهذا يعود إلى صُعوبَة عمل من ينتمي لأَنْسَاقٍ أُخْرَى – مِثْلَ عُلَمَاء الاجتماع– مع أشخاص من الحيّز العامّ الإقليميّ. وتحديدًا، بشأن سؤالِكَ بالنّسبة للموقف الأمنيّ، يمكننا أن نَجِدَ مؤرّخين إسرائيليّين على طول الخطّ الممتدّ ما بين أتباع «اعرف عدوّك»، وبين من سيقول عنهم هؤلاء إنّهم أكثر سوءًا

من العدوّ ذاتِه، مؤرّخون يزوّدون «العدوّ» بادّعاءات ودلائلَ لا يمكن لهذا «العدوّ» أن يتوصّل إليها وحده، أو كمن يتّجهون إلى أرشيف الدّولة أو أرشيف الجيش الإسرائيليّ لينشروا الغسيل القذر.

لكن الوضع الذي وصفته سابقًا، حيث غالبيّة مختصّي الشّرق الأوسط هم مؤرّخون، فهو إشكاليّ، حتّى وإن كان جزء كبير من هذه الجماعة من لا يتعامل مع المنطقة عَبْرَ نيّة البندقيّة، بل نراه أحيانًا يتعامل مع موضوعات بحثه بنوع من التّعاطف والتّفاعل. المؤرّخون لا يملكون أدوات علماء الاجتماع ممّن يختصّون بالمنطقة – مختصّون يملكون معرفتهم عَبْرَ التّفاعل المكثّف والمتواصل مع أبناء المكان. مؤرّخون كثر، للأسباب التي ذكرتها، يمتنعون عن الإدلاء بآرائهم بشأن الأمور الرّاهنة، وفي أكثر من مرّة، يكون ذلك أمرا صحيحا. لكن هذا الفراغ يملؤه «مختصّون في الشؤون العربيّة» ممّن لا يملكون تأهيلاً أكاديميًا منظّمًا، ممّن يستلّون أخبارهم من مصادر أمنيّة أو من مصادر صحافيّة سطحيّة.

سؤال: عودةً إلى القضيّة الكلاسيكيّة، الاستشراق، أين تقع القراءات التّاريخيّة– الاجتماعيّة– الثّقافيّة الخاصّة بالمؤرّخين الإسرائيليّين حينما يقدمون على بحث البيئة العربيّة– الإسلاميّة؟ ألا يُكْمِلون بهذا القراءات الاستشراقيّة الأمنيّة التي تربّوا وتتلمذوا عليها، لدى جيل المؤرّخين المستشرقين الذين سبقوهم؟

جواب: كما في مجالات أُخرى في الأكاديميا الإسرائيليّة، جزء كبير من طاقم المحاضرين الجدد في أقسام تاريخ الشّرق الأوسط، يصلون في السّنوات الأخيرة مع أطروحة دكتوراه أو بوست– دكتوراه من خارج البلاد، وبالأساس من جامعات متقدّمة من الولايات المتّحدة الأميركيّة. التأهيل الذي يتلقّونه في هذه الجامعات، العلاقات التي يقيمونها مع زملاء عرب، أتراك وفرس، إضافةً إلى الموارد الماليّة والمظلّة المؤسّساتيّة للجامعات الأميركيّة الرّاقية، التي تمكّنهم على سبيل المثال من المكوث لفترات متواصلة في دول عربيّة، تخلق في أحيان كثيرة مؤرّخين من نوع جديد، قد تربّوا بالأساس على روح الجماعة (ethos)الأميركيّ (على الأقلّ في العلوم الإنسانيّة) الذي ينصّ على فصل الأكاديميا عن هيئات اتّخاذ القرارات وعن نظام الحكم. إضافة إلى ذلك، فإنّ "جيل الآباء" الإسرائيليّ الذي ذكرتَ احتوى على أصوات مختلفة بعضها عن بعض، ومقاربات مختلفة لتأهيل المؤرّخين. وهكذا لا يمكننا أن نفترض أوتوماتيكيًا أنّ الجميعَ يتعاملون مع الشّرق الأوسط عبر نيّة البندقيّة، ويمكننا حتّى أن نقول إنّ الموقف الأمنيّ ليس بالموقف المهيمن، على الأقلّ في الجامعات الرّياديّة. لكن التّغيير الأكاديميّ أبعد ما يكون عن تغيير العالم: إلى جانب العمليّات التي وصفتُها، فإنّ المؤسّسة الأمنيّة تؤهّل أبناءها بذاتها، وتعتمد على معلومات تصل من مصادر أُخرى. على سبيل المثال، نرى في السّنوات الأخيرة ازدهارًا في مجال تعليم الأمن والإرهاب في الكليّات المختلفة في إسرائيل، وهي مؤسّسات في حقيقتها هيئات مؤتمنة على خلق معلومات تطبيقيّة وتأهيل مختصّين عمليّين يرون وظيفتهم كخادمين للمنظومة وليس كمنتقدين لها. وهكذا، فإنّ وجهة نظر "اعرف عدوّك" تفقد من قوّتها في الجامعات، إلاّ أنّها بعيدة كلّ البعد من أن تخفت أو تختفي.

سؤال: في مقالتك المعنونة «الأرشيف المصريّ كمِرْجَفَة[2] للحاضر الثّائر»، تدّعي أنّ «الأراشيف والصّراعات حولها تدلّ بالفعل في السّنوات الأخيرة على الجانب النّازف للتاريخ المصريّ في مصر وفي مناطق أُخرى». كباحث ومؤرّخ مَكَثَ شهوراً طويلة في دار الكتب المصريّة، كيف انكَشَفتَ على سلطة الأرشيف، وكيف كنتَ ستقوم بمقارنة موضوع الأرشيف ومؤتمنيه في إسرائيل وأراشيفها الرّئيسة، والتي بطبيعة الحال تُغْلَقُ في وجه الباحث العربيّ؟ هل الأرشيف مصفاة لباحثي التّاريخ وكتّابه؟

جواب: كما ادّعى جورج أورويل في ١٩٨٤ ، وكما يعلم مؤرّخون مصريّون، فإنّ مؤسّسات الدّولة والإخوان المسلمين والجيش الذي أطاحَ بهم، جميعًا يدركون «أنّ من يسيطر على الماضي سيسيطر على المستقبل، ومن يسيطر على الحاضر يسيطر على الماضي». قبل فترة وجيزة من الإطاحة بالرّئيس مرسي من قصر الرّئاسة، قام وزير الثّقافة الجديد الذي وضعه الإخوان المسلمون أنفسهم، بسلسلة تعيينات وتوظيفات جارفة جاءت لإقصاء الأراشيف ودور الكتب الرّئيسة عن أيدي المثقّفين العلمانيّين الذين ترأّسُوها، لينقلها إلى إدارة هيئات مقرّبة من الحركة الإخوانيّة. لم تشتمل هذه الخطوة فقط على تعيينات جديدة لمدراء الأراشيف، بل أيضًا حملة فصل «ليليّة» لموظّفين من الدّرجة الثّانية، الثّالثة وحتّى الرّابعة، واستبدالهم بأشخاص «حريصين على سلامتنا». تنبّأت ردّة فعل القوى العلمانيّة على هذه الخطوات، في ميكرو الأرشيف بالتّطوّرات القادمة على السّاحة القوميّة: في ردّة فعل مشروطة، توجّه مؤرّخون وموظّفو أرشيف إلى الجيش طالبين منه إدارة الأراشيف وحمايتها من «الأَخْوَنَة». تمّ بعد عدّة أسابيع من هذه الخطوات، اغتنام سرّي مماثل، لكن على مستوى قوميّ. نحن معتادون على النظر إلى الأراشيف القوميّة كمفترقات طرق مركزيّة لتحييد السّياسة: وثائق رسميّة تبحث الأحداث ذات الأبعاد والاحتمالات المتفجّرة، تُودَعُ داخلها طيلة عشرات السّنين، إلى أن تتحوّل إلى تاريخ، خالٍ من قدرتها على إثارة الحمى السّياسيّة. لكن صراعات كالتي ذكرتها وقضايا متعلّقة بحريّة المعلومات

2 seismograph

وإتاحتها، تحوّل الأرشيف من مكان ناعس يرتادُهُ بالأساس مؤرّخون وموظّفو الحكومة/النّظام، إلى مؤسّسة تمنح التّاريخ بُعْدًا سياسيًّا جديدًا.

الأمر صحيح كذلك بالنّسبة للأراشيف في إسرائيل، لكن بصورة أُخرى. منظومات تحكّم مختلفة، والتي تقوم بانتقاء المؤرّخين والتّمييز بينهم، سواء من ناحية رسميّة أو غير رسميّة، تؤثّر على أنواع التّاريخ الذي يمكن أن يُكْتَبَ من داخل الأرشيف، ولذلك فإنّها تؤثّر على الرّواية القوميّة. لكن لأشكال التّمييز هذه ثَمَّة تأثير إضافيّ، عكسيّ: إنّها تمكّن قضايا تاريخيّة من تلقّي شحنة سياسيّة معاصرة على الرّغم من أنّها ليست بالضّرورة كذلك. حينما يتحدّث مؤرّخون وناشطون سياسيّون عن «النكبة التي هنا» أو عن «النكبة المستمرّة»، فإنّ بإمكانهم أن يقوموا بذلك لأنّ ثَمَّة أراشيف إسرائيليّة تحرم بعض زوّارها من التّصفّح بحريّة غالبيّة ما يتعلّق بعام ١٩٤٨.

برأيي، أكثر الطّرق فعّاليةً للمؤسّسة الإسرائيليّة في التّعامل مع النّكبة، لا يكون عن طريق إنكارها، بل على العكس تمامًا: بواسطة الاعتراف الكامل بوجودها: «نعم، هذا ما حَصَلَ، كان فظيعًا، لكن هذه أُمورٌ تَمَّت منذ زمن طويل، أيّام الحرب، نفّذها أبناء أجيال سابقة، نحن اليوم نعترف بها، ونمنح طريقًا مفتوحًا أمام الجميع لدخول الأراشيف». لكن، طالما يمكن مدّ خطّ مستقيم بين أحداث تاريخيّة مدفونة عميقًا في الأرشيف، وبين التّمييز العميق والمتواصل لحدّ الحاضر، من غير الممكن أن نذوّت تلك الأحداث على أنّها «تاريخ» منته، والانتقال إلى الأجندة المعاصرة، كمن نقول «إلي فات مات»، والمضيّ قدمًا. وبذلك، وبشكل متناقض، فإنّ إقصاء المؤرّخين عن الأرشيف هو ما يشعل تسييس هذه الوثائق المتواجدة فيه.

سؤال: كيف كانت تجربتك في الدّراسة، للقب الثّاني، في جامعة لايدن، وكتابتك الأطروحة لدى المفكّر والباحث المصريّ الرّاحل، نصر حامد أبو زيد؟ ما القيمة المضافة التي أنتجتها هذه التّجربة مع أبي زيد؟

جواب: معرفتي بأبي زيد هي مثال واضح للمقولة الإنجليزيّة "ignorance is bliss"–حين وصولي إلى جامعة لايدن في هولندا العام ٢٠١١، بعد دراستي الحقوق إضافةً إلى اللغة والأدب العربيّين في الجامعة العبريّة في القدس، لم أعرف بتاتًا من هو هذا المحاضر ولم أفهم سرّ حماسة وانفعال زملائي المصريّين والإندونيسيّين في كلّ حادث يشترك فيه (انضمّ أبو زيد إلى جامعة لايدن قبل سنوات معدودة فقط بعد أن خَرَجَ إلى المنفى من مصر العام ١٩٩٥). وهكذا، على خلفيّة عمائي المطلق لعظمته، فقد كان التوّاصل الأوّليّ بيننا على أساس ثقافيّ طاهر: فقد كان أحد المحاضرين الذي أجابوا دائمًا بشكل مثير للاهتمام، أصليّ، وأيضًا بطريقة لطيفة وحميميّة للأوراق البحثيّة التي عرضتها، وللأسئلة التي سألتُ، ولذلك كنتُ معنيًّا جدًا بأن أشمله بين مرشدي أطروحتي. فقط لاحقًا، حينما دُعِيتُ إلى بيته، وسمعتُ منه ومن زوجته قصّة إبعادهما عن مصر، وبعد أن قرأت عدّة كتب له، اكتشفتُ حينها عمّن يدور الحديث، وانكشفت للقضيّة المركّبة لإقصائه من مصر. لو كنتُ على علم بكلّ هذا منذ البداية، لما كنت سأجرؤ على إجراء اتّصال معه.

علاقتي مع أبي زيد أثمرت عن أهميّة كبيرة إضافيّة: في لايدن، قمت بتعلّم الدّراسات الإسلاميّة وبحثت في قضايا لاهوتيّة، ومن بينها طرق تغيير الأسماء في القرن السّابع الميلاديّ، مع تطبيق مقاربات تأويليّة (hermeneutics) شَكَّلَت المقام المشترك لي معه. اهتمامي بهذه القضايا، إضافة إلى التّأهيل الكلاسيكيّ الممتاز الذي تلقّيته في الجامعة العبريّة في القدس، وفي جامعة لايدن، أَدَّيَا بي في نهاية المطاف لاستكمال دراستي لنيل الدكتوراه في الولايات المتّحدة. لكن معرفتي بقضيّة أبي زيد أثارت فضولي تجاه مصر، وفي نهاية الأمر أوصلتني إلى مسار بحث تاريخ هذه الدّولة في القرنين التّاسع عشر والعشرين، والابتعاد عن الأسماء في الإسلام الكلاسيكيّ، والتي أثارت اهتمام أبي زيد إلى حدٍّ كبير.